من الباطن الى حد الظاهر او قلعها بسعال او غيره فوصلت من حد الباطن
الى حد الظاهر واوجبنا عليه لفظها اي رميها بان كان عالما عامدا
مختارا فلم يلفظها بل ابتلعها مع قدرته على لفظها كما قاله الشيخان فانه
يفطر بخلاف ما لو اخرجها بلحاء المهملة هذا هو المعتمد وطريقة الرافعي انها للجوف
الفوقية عينا خرج بها الاثر كالطعم والريح كالشم ومثله وصول
دخان نحو البخور الى الجوف والقول بان لدخان عين ليس المراد من العين
هنا قوله جرما ليس منه داخل نحو الساق او لحمه قولهم في فمه طعام
فلفظه اي رماه قوله لم يفطر اي لوجود مناف الا نعقاد وهو
الجماع بطوء برؤه اي بخلاف البطوء يضر ليس بهين
اما تاخره لحظة او ساعة او يوما ويومين فينظر في ذلك المرض
ان كان مما يتأتى به تأملا يحتمل جاز اعتباره والا فلا فتبطل فوري
لم اقف لاحد على هذا التفصيل باعبارتهم عامة وان مطلق بطوء
اليوء مبطل فحرره خاتمة وفيها ثلاث فوائد لو جذب نجاسة
من بطنه او انجذبت وقبل ان تفصل حد الظاهر ردها الى جوفه لم يفطر
وان قدر على لفظها الثانية قال في شرحه قال في المجموع الكبير ان النخامة
المجمعة تخرج مما قبل الغلصمة اه قال في المصباح الغلصمة رأس الحلقوم
وهو الموضع الناتئ في الحلق والجمع غلاصم اه وفي القاموس الغلصمة
اللحم بين الراس والعنق او الحجرة على ملتقى اللهاة والمرئ او راس
الحلقوم او ثقبته او حرقدته او اصل اللسان والساده والجماعة
اه ش الثالثة قال العلامة الشوبري ان محل الافطار بوصول
العين اذا كانت مما يفطر اه ثم رايته في الاحياء قال ما نصه
اختلفوا في معنى قوله صلى الله عليه وسلم يطعمني ويسقيني هل هو
على حقيقته وانه صلى الله عليه وسلم كان يوتى بطعام وشراب
من عند الله كرامة في ليالي صيامه الى ان قال وليس حمل الطعام
والشراب على المجاز باولى من حمل لفظ اظل على المجاز وعلى التوكل
فلا يضر شيء من ذلك لان ما يوتى به صلى الله عليه وسلم على سبيل

الكرامة

على قوله لو جذب نجاسة من بطنه الخ

الكرامة من طعام الجنة وشرابها لا يجري احكام المكلفين فيه كما في غسل
صرح الشوبري في طست الذهب مع ان استعمال اواني الذهب الدنيوي
حرام ومن ثم قال اه المنيري اي من اكله الذي يفطر شرعا انما هو
الطعام المعتاد واما الخارق للعادة كما تحصل من الجنة فلا يفطر
المغني وليس تعاطيه من جنس الاعمال وانما هو من جنس الثواب كما هو اهل
الجنة والكرامة لا تبطل العبادة اه بجرمي اه ع ش دون قصبة
اليه اي فلا يباح فيه الفطر احب اي ما لم يكن ممن يقتدى به وفي
فطره ازالة شبهة في جواز الفطر عند غيره كما في مسح الخفين
او حيض او نفاس والامر بقضائهما الصوم امر جديد غيرهما
بادائه لانتفاعه بوجود المانع منه وهو نحو الحيض ومن قال يجب
الصوم عليهما فمعناه ينعقد سبب الوجوب في حقهما وان كان لا يتم
فيهما الا بعد زوال المانع من صحة لم تتعد به يحمل عود ضميره
على المسكر فقط وهو المصرح به في اكثر عبارات غيره شارحنا ويحمل
عود الضمير الى ما ذكر الشامل للجنون والسكر وهو صحيح بل اولى
ارجاعه لذلك ليشمل المتعدي بجنونه فانه يجب عليه القضاء
اذا زال جنونه كما اذا سكر بتعد فانه يلزمه قضاء نوار تدت
قضاء ما فات بالجماجيع ايام الجنون او سكره حيث قضى ايام السكر
فقط اه وجه هذا انه لم يتعد بجنونه لان الاوجه قضاء الجميع ويجب قضاء
ما فات بالجماورده لا يكفر اصلي اجماعا تغيبا له في الاسلام ولو بلغ
صابيا وجب اتمامه بلا قضاء او مفطرا او افاق او اسلم قلا قضاء في الاصح
ولا يلزمهم الامساك على الاصح وعلى من افسد هذا شرع منه
في ندبة افساد صوم يوم من رمضان بالجماع وقد افرد هذا المبحث
عيوه بتوجه مستقله من افسد اي لفظ من صادق بالواطئ والموطوءة
فيقتضي تعدد وجوب الكفارة على كل منهما وليس بصحيح فالصواب
التفصيل بان يقال يجب الكفارة على واطئ بشبهة او نكاح او زنا
او ملك باقساد او منع انعقاد صوم يوم من رمضان على نفسه
بجماع تام من قبل او دبر ولو لبهيمة ومع وجود خرقة لفهما على ذكره

على قوله افساد صوم يوم الخ